

فليُكْفَر عن يمينه ، وليأته إن شاء . وإن حلف إِيَّائِيْنِ الحرام ، فلا يَأْتِه .
ولا حِنْثَ عليه .

(٣١٦) وعنه (ع) : إِنَّمَا تُكْفَرُ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ وَاجِبًا^(١)
أَنْ تَفْعَلَهُ ، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ، ثُمَّ فَعَلْتَهُ ، فَعَلَيْكَ الْكَفَّارَةُ . وما كان
عليك أَنْ تَفْعَلَهُ ، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ، ثُمَّ فَعَلْتَهُ^(٢) ، فليس عليك فيه
شَيْءٌ^(٣) ، ولا حِنْثٌ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا كَفَّارَةٌ . وَمَنْ حَلَفَ فِي مَعْصِيَةٍ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ .
قال : ومن حلف على شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ أَنْ يَفْعَلَهُ ، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْهُ ، فعليه
الْكَفَّارَةُ . وذلك مثل أَنْ يَحْلِفَ أَنْ يَصِلَّ تَطَوُّعًا صَلَاةً مَعْلُومَةً ، أَوْ بِصَوْمٍ
أَوْ بِتَصَدَّقَ . فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَصِلَّ أَوْ حَلَفَ لِيُظْلَمَ أَوْ لِيُخُونَنَّ أَوْ لِيَفْعَلَنَّ
شَيْئًا مِنَ الْمَعَاصِي ، فَلَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا حِنْثٌ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَلَا كَفَّارَةٌ .

(٣١٧) وعن جعفر بن محمد (ص) أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :
وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ . قال : هو الرَّجُلُ يَحْلِفُ أَنْ لَا يَكُلَّمَ
أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ قِطْعَةٍ رَحِمٍ ، أَوْ ظَلَمٍ ، أَوْ إِثْمٍ ، فعليه أَنْ
يَفْعَلَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ، إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ .

(٣١٨) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ قَالَ : مَنْ حَلَفَ بِطُلَاقٍ أَوْ
عِتَاقٍ ، ثُمَّ حَنِثَ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ . لَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ أَمْرَاتُهُ ، وَلَا يَعْثُقُ عَلَيْهِ
عَبْدُهُ . وَكَذَلِكَ مَنْ حَلَفَ بِالْحَجِّ أَوْ الْهَدْيِ . لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى عَنْ
الْيَمِينَ بِغَيْرِ اللَّهِ ، وَعَنِ الطَّلَاقِ لِغَيْرِ السَّنَةِ ، وَعَنِ الْعِتْقِ لِغَيْرِ وَجْهِ اللَّهِ ، وَعَنِ
الْحَجِّ لِغَيْرِ اللَّهِ .

(١) ط ، هـ .

(٢) ط ، ي ، هـ - فَعَلْتَهُ .

(٣) وفيه « صح كافي ط .